المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 23-09-2006
الصفحـات : 58
العـــدد : 2185
المسلسل : 239

ملف صحفي

ملوك السعودية وقضية المسلمين الأساسية – 50 مليار ريال مساعدات خلال الـ 25 عاماً الأخيرة

ثبات في المواقف ودعم مادي ومعنوي منذ أن نشأت قضية فلسطين

واكبتها مخصصات سخية شملت جميع القطاعات التنموية وصبت في مصلحة المواطن الحياتية

ميزانيات قياسية متلاحقة أحدثت طفرة اقتصادية وقلصت الدين العام بتأكيد شهادات تصنيفية عالمية

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 2185
الصفحـات : 58 المسلسل : 239

أبها: محمد مروان

شهد الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة طفرة غير مسبوقة، بعد أن سجلت ميزانية الدولة فائضاً قياسيا لسنوات متتالية.

وساهمت تلك الفوائض المتلاحقة في خفض الدين العام ليصل إلى نحو 40٪ من إجمالي الناتج المحلي العام الماضي فيما يقدر وصوله إلى 27٪ هذا العام مع توقع وصول الفائض للعام الجاري إلى 250 مليار ريال.

كما حقق ميزان الحساب الجاري فوائض متواصلة ، والذي عكس بدوره قدرة الاقتصاد السعودي في مواجهة المدفوعات الخارجية.

وكذلك ساهم ارتفاع الاحتياطات الخارجية بشكل كبير، وبنسبة نمو تجاوزت 50٪ العام الماضي في دعم الريال السعودي والحفاظ على أسعار صرف عند مستويات جيدة مقارنة بالعملات الرئيسية العالمية.

ومع هذه الفوائض الضخمة والمخصصات السخية التي منحتها الدولة لمختلف القطاعات جعل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تخفيف المعاناة عن المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم في كل جوانب حياتهم اليومية في مقدمة أولوياته، حيث أصدر عدداً من القرارات والأوامر الملكية التي تهدف إلى خدمة أبناء الشعب السعودي وتحقيق ما فيه الخير لهم، وكان من أبرز تلك القرارات أمره الملكي بزيادة 15٪ على رواتب العاملين بالدولة، وموافقته على إنشاء آلاف الوحدات السكنية في مختلف مناطق البلاد وتوجيهه بزيادتها في المناطق الأكثر فقراً، وأمره بخفض سعر البنزين لمستويات تعد الأدنى على مستوى العالم تقريبا لتحسين مستوى معيشة المواطنين.

كما كانت محصلة الوفورات المالية الكبيرة والمتعاقبة استمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وقيام مشروعات تنموية عملاقة ، وهو الأمر الذي ساهم في خفض واضح لمعدلات البطالة، وزيادة دخل المواطن السعودي.

ومما أكد تلك الإنجازات الضخمة التي تمت في الفترة الأخير وبدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود الأرقام والتصنيفات الدولية الممتازة التي منحتها كبريات دور التصنيف الائتماني ، وكذلك المكانة المرموقة للمملكة بين دول العالم من حيث جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

وكان أحدث تقرير دولي عالمي أكد تفوق السعودية على دول المنطقة وشمال إفريقيا لعامين متتاليين في جاذبيتها للاستثمارات الخارجية كما منحها المرتبة 38 عالميا بين 175 دولة كأفضل بيئة استثمارية.

وذكر التقرير الصادر حديثا عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي أن السعودية واصلت للعام الثاني تصدرها لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأفضل بيئة جاذبة للاستثمارات وفقا لتقرير 2007 والذي يقيم تنافسية 175 دولة في جذب الاستثمار.

وبالرغم من اشتداد حدة المنافسة بين دول العالم للحصول على مراكز متقدمة في التصنيف ودخول 20 دولة جديدة ضمن التصنيف، أشاد التقرير بمحافظة المملكة على المركز 38 بين 175 دولة.

وكانت السعودية قد حصلت على الترتيب 67 من بين 135 دولة تم تقييم تنافسيتها في تقرير 2005 والمركز 38 بين 155 دولة في تقرير 2006.

ووفقا لهذا التقرير فإن السعودية تعد حاليا أفضل دول المنطقة جذبا للاستثمارات، نظراً لما يتمتع به الاقتصاد السعودي من إمكانات كبيرة، وما وفرته حكومة المملكة من تسهيلات للمستثمرين السعوديين والأجانب، وتبني خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لبرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وإيجاد آليات لحل المعوقات التي تواجه المستثمرين.

وجاء تصدر المملكة لدول المنطقة نتيجة حصولها على نقاط عالية وفقاً لعدد من المؤشرات التي اعتمد عليها التقرير حيث حصلت على المركز الرابع على مستوى العالم من حيث تسجيل الملكية والسادس في الضرائب والواحد والعشرين في أنظمة العمل.

أما على نطاق التصنيف الائتماني فقد رفعت مؤسسة فيتش ريتنجز للتصنيفات الائتمانية الشهر الماضي تصنيفها للديون السيادية السعودية

الخارجية والمحلية إلى مستوى قـ+ـة من قـ.ـة استنادا إلى تحسن الوضع المالي لها بفضل ارتفاع أسعار النفط.

كما يرجع رفع التصنيف السعودي إلى تحسن القوائم المالية الخارجية والمحلية واستمرار الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية متمثلة في تسارع وتيرة نمو القطاع الخاص وانخفاض المخاطر السياسية المحلية.

وفي أبريل الماضي رفعت مؤسسة ستاندارد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيفها للدين السيادي السعودي بالعملة الأجنبية في الأجل الطويل إلى قـ+ـة من .ـة. كما رفعت مؤسسة موديز تصنيفها للدين السعودي درجتين، وكانت جميع تلك التقييمات تؤكد على عوامل القوة في الاقتصاد السعودي والمتمثلة بشكل خاص في حسن أداء السياسة المالية للمملكة الذي نتج عنه تخفيض كبير في الدين العام وزيادة ملحوظة في احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي مما يوفر مرونة كبيرة للدولة ودعماً قوياً للنمو الاقتصادي.

ويعد رفع التصنيف الائتماني السعودي شهادة عالمية على متانة الاقتصاد السعودي ومصداقية السياسات الاقتصادية الإصلاحية التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين.

كما يدعم سمعة السعودية كجهة جاذبة للاستثمار تنعم بالاستقرار والقوة المالية والسياسة الاقتصادية الحكيمة. بالإضافة إلى أن مثل هذه التصنيفات سيسهل على الشركات السعودية جذب الاستثمارات والحصول على التمويل داخلياً وخارجياً بتكلفة أقل.

وفي جانب التوقعات الاقتصادية

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 2185
الصفحـات : 58 المسلسل : 239

للعام الجاري أظهرت تقارير اقتصادية حديثة أن الميزانية السعودية ستحقق فائضا قياسيا يبلغ250 مليار ريال، بما يساعد على تخفيض الدين العام إلى نحو 380 مليار ريال، وهو ما يعادل 27٪ من الناتج الإجمالي، فضلا عن ارتفاع احتياطي الموجودات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" إلى نحو 840 مليار ريال ، بما يكفي لدعم الميزانية لعدة سنوات مقبلة.

كما أشارت التقارير الحديثة إلى أن إيرادات الصادرات النفطية التي تمثل حجر الزاوية للاقتصاد المحلي مرشحة لبلوغ أعلى رقم تاريخي وصولا إلى 761,25 مليار ريال ، متفوقة بذلك على إيرادات العام السابق البالغة 607,5 مليارات ريال.

وقدرت بلوغ متوسط سلة النفط السعودي 62,5 دولارا للبرميل بارتفاع كبير عن مستوى 38 دولارا للبرميل التي تحتاجها الحكومة كي تستوفي تقديرات إيرادات الميزانية. ورجحت أن يبلغ متوسط إنتاج النفط السعودي هذا العام 9,4 ملايين برميل يوميا عند نفس مستوى العام السابق.

وحول مؤشرات الاقتصاد الكلي فيتوقع تحقيق نتائج إيجابية غير مسبوقة أيضا، إذ ينتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل 20٪، فيما يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الفعلي نموا قدره 5,8٪ هذا العام، و يتوقع كذلك أن يسجل القطاع الخاص أعلى نسبة نمو تبلغ 8,9٪. وأن يصل مقدار الفائض في ميزان الحساب الجاري 427,5 مليار ريال ، والذي يعد الفائض الثامن على التوالي. ومن المنتظر أن يتجاوز متوسط دخل الفرد السعودي إلى 58,5 ألف ريال خلال العام الجاري، وهو أعلى مستوى لدخل الفرد منذ الطفرة السابقة في عام 1981. ومع ارتفاع الطلب على النفط وتماسك أسعاره ، فإنه يتوقع مع بقاء أسعار النفط عند مستويات مقاربة لعام 2005 أن يسجل القطاع النفطي نمواً بنسبة 4 ٪ بعد أن حقق العام الماضي نمواً بنسبة 36,8 ٪ بالأسعار الجارية.

وكما يتوقع مع قرب وصول معدلات الفائدة على الدولار إلى مستوياتها العليا وذلك بعد الزيادات المتتالية بواقع 0,25 ٪ في كل مرة على مدى السنوات الثلاث الماضية، في حين أن الفائدة على اليورو ما زالت في بداية مرحلة الصعود أن تتراجع قيمة صرف الدولار مقابل اليورو ، الأمر الذي سيترتب عليه بداية ارتفاع تكلفة الواردات السعودية من دول الاتحاد الأوروبي مع بداية تراجع القوة الشرائية لقيمة صادرات السعودية المقومة بالدولار.

وفي جانب المشاريع المستقبلية فيوجد حاليا نحو 37 مشروعا رئيسيا قيد الإنشاء، أو سيتم البدء في تنفيذها خلال العام الجاري أو الأعوام المقبلة تتجاوز إجمالي استثماراتها تريليون ريال. ويتصدر هذه المشاريع إنتاج الزيت الخام والتكرير والبتروكيماويات ، كما تتنوع هذه المشاريع على مختلف الصناعات، ومختلف مناطق المملكة.

وكانت الميزانية السعودية الفعلية للعام الماضي قد سجلت أعلى فائض مالي في تاريخها بلغ 214 مليار ريال، محققة رقما قياسيا جديدا في حجم الفائض المالي، ومتجاوزة بذلك أعلى فائض سجلته الدولة منذ عام 1980 عندما حققت 111,53 مليار ريال.

وتجاوزت إيرادات الدولة حاجز النصف تريليون ريال لأول مرة.

وتم توجيه الفائض المتحقق لتنفيذ مشاريع جديدة تتركز في تحسين وتطوير الخدمات والإسكان الشعبي، وزيادة رأس مال بعض صناديق التنمية، فضلا عن تسديد جزء من الدين العام.

ورفعت الحكومة السعودية حجم إنفاقها التقديري على قطاع التعليم للعام الجاري بنسبة 24,5 ٪، إثر تخصيصها مبلغا تقديريا يبلغ 87,3 مليار ريال بزيادة 17,2 مليار ريال عن الإنفاق التقديري الذي رصدته لهذا القطاع خلال العام 2005، فيما رفعت حجم إنفاقها التقديري على الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية بنحو 14,4 ٪. وكذلك بالنسبة للخدمات البلدية عندما رصدت مبلغ 13,4 مليار ريال بزيادة نسبتها 25 ٪ عن إنفاقها المقدر للعام الماضي.وشملت الزيادة كذلك المخصصات التي رصدت لقطاع النقل والاتصالات بنسبة قاربت الـ30٪، والمياه والصناعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة 17,1 ٪. عن المخصصات التقديرية التي تم الإعلان عنها.

Global
بيت الاستثمار العالمي
Global Investment House